المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2005 العـــدد : 14225
الصفحـات : 17 المسلسل : 75

رفع مستوى معيشة المواطن شغل شاغل للمليك

تأهيل اقتصادنا للتعامل مع استحقاقات الانضمام لمنظمة التجارة على رأس الاولويات

د.داغستاني

توقع خبير اقتصادي سعودي ان تحظى مسألة تأهيل الاقتصاد السعودي للتعامل مع استحقاقات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بأولوية ضمن اهتمام الاجندة الاقتصادية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله.

وقال الدكتور عبدالعزيز اسماعيل داغستاني رئيس دار الدراسات الاقتصادية لـ"عكاظ" انه - يحفظه الله - كانت له رؤية ثاقبة وارادة واضحة في التعامل مع هذا الملف من خلال حرصه ايده الله على تحديث الانظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار واستحداث انظمة جديدة وانشاء هيئات واجهزة خاصة بالاستثمار لتسهيل امور المستثمرين وحل ما قد يعترضهم من مشاكل.

واضاف انه يحفظه الله يحرص على رفع مستوى معيشة المواطن وان هذا سيكون من أولويات الفترة القادمة وفيما يلي ما قاله:

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2005 العـــدد : 14225
الصفحـات : 17 المسلسل : 75

حامد عمر العطاس (جدة)

لعل من الانصاف ان نقول ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو «مهندس الاقتصاد السعودي» وهذا تكليف يضع امام قائدنا الجديد ملفات اقتصادية ملحة تتطلب رؤية ثاقبة واردة واضحة وآلية تنفيذ مؤهلة وقادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة القادمة التي يتأهب الاقتصاد السعودي الى دخولها بانضمام المملكة العربية السعودية المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.

عندما نقول ان الملك عبدالله هو مهندس الاقتصاد السعودي فنحن نقر بواقع تبلور في فكر اقتصادي جريء. لم يكن انشاء المجلس الاقتصادي الاعلى خطوة تنفيذية لتفعيل الشأن الاقتصادي فحسب بل كان تغييرا لنمط الفكر الاقتصادي ذلك لان تركيبة المجلس تعكس رؤية مهنية عالية للتصدي للشأن الاقتصادي بمزج الفكر بآلية التنفيذ وهذا ما تحقق في تكوين المجلس الاقتصاد الاعلى.

وامام الانفتاح الذي سيتعرض له الاقتصاد السعودي بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية فان من الضروري ترتيب البيت الاقتصادي السعودي حتى نتمكن من حصد كل ثمار هذا الانفتاح وحتى تكون الآثار السلبية لذلك في اقل الحدود الممكنة ونحن نعرف ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ستكون له استحقاقات يستدعي التعامل معها تأهيلا كاملا لفعاليات الاقتصاد السعودي.

ولعل هذا هو من الاعباء التي تحملها الزملاء في مجلس الشورى وحرصهم على انجاز واقرار العديد من الانظمة التي تحكم الشأن الاقتصادي.

وكانت القيادة السعودية حريصة كل الحرص على تفعيل هذا الجانب في اداء مجلس الشورى واذكر كما يذكر من كان من الزملاء في الدورة الثانية لمجلس الشورى توجيهات القيادة ومتابعة رئيس المجلس انذاك الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبير يرحمه الله لاقرار نظام استثمار رأس المال الاجنبي الجديد حتى يكون صدوره مواكبا لانشاء الهيئة العامة للاستثمار حتى تجد الهيئة المناخ المناسب لاداء عملها.

والاقتصاد السعودي اقتصاد ديناميكي استطاع ان يكوّن فعاليات انتاجية قادرة على الاستمرار والعطاء في عملية تنموية تراكمية ادت الى تفعيل دور القطاع الخاص ولعل هذا يحسب كثيرا للمخطط السعودي ممثلا في وزارة الاقتصاد والتخطيط التي تمكنت عبر خطط التنمية المتعاقبة من بناء اقتصاد فاعل يتصف بالديناميكية والحركة.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-08-2005 العـــدد : 14225
الصفحـات : 17 المسلسل : 75

وترتيب البيت الاقتصادي السعودي يحتاج الى ان نواجه اهم التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد السعودي في المرحلة القادمة وقد يكون في ذلك اجمال لعدة مكونات في ثلاثة مواضيع رئيسية هي الدين العام والتوظيف والمستوى العام للمعيشة ولعل ارتفاع ايرادات الحكومة من البترول خلال السنتين الاخيرتين يشجع الحكومة على ان يكون لها دور فاعل للتصدي لهذه التحديات الاقتصادية الملحة ذلك لان ارتفاع هذه الايرادات واستمرارها لفترة زمنية معقولة او هكذا هو الامر في الاجل القصير سيؤدي الى التخلص من عجز الميزانية العامة وبالتالي القدرة على التعامل مع الدين العام دون اي ضغوط تراكمية جديدة كما ان التصدي لمسألة توظيف السعوديين «السعودة» ترتبط ارتباطا مباشرا بالانفاق الحكومي الذي يسهم الى حد كبير في انعاش النشاط الاقتصادي وبالتالي يمكن القطاع الخاص من زيادة فرص العمل والتوظيف باعتباره الموظف الاكبر الان في الاقتصاد من ناحية ولان الانفاق الحكومي سيؤدي الى توسعة اعمال القطاع الخاص اما ما يخص المستوى العام للمعيشة وهو الاصطلاح الاقرب الى نفسي لاعتبارات موضوعية بدلا من اصطلاح معالجة الفقر او ظاهرة الفقر فان رفع مستوى المعيشة العام في البلاد يتطلب معالجة اوضاع فئات المجتمع ذات الدخل المنخفض وقد يكون جزء كبير من هؤلاء هم من موظفي ومستخدمي الحكومة في الدرجات الاولى من السلم الوظيفي ولعل الوقت قد حان لاعادة النظر في هذا السلم الوظيفي من حيث المرتبات الحكومية او مرتبات المتقاعدين وقد يكون من الضروري رفع هذه المرتبات بعد ان مرت سنوات طويلة قد تكون ثلاثة عقود دون ان تكون هناك زيادة في هذه المرتبات غير العلاوات السنوية والزيادة المطلوبة الجب ان تكون مناسبة بحيث تعوض النقص في القوة الشرائية لهذه المرتبات بسبب عامل التضخم من ناحية وبسبب التزايد الطبيعي لاعباء الانسان السعودي وهذا شيء معروف اذ ان ازدهار الاقتصاد يجعل بعض السلع التي كانت كمالية في الماضي ضرورية الان هذا بالاضافة الى ما استجد على الانفاق من تكاليف الانترنت والهاتف الجوال وغير ذلك.

وزيادة المرتبات اصبحت ضرورية لانها تشكل احد عناصر الرفاه الاقتصادي والرفاه الاقتصادي هو محصلة طبيعية للتنمية الاقتصادي ويحق لكل سعودي ان ينعم بما تحقق على صعيد التنمية الاقتصادية في هذه الارض الطيبة.